مؤسسة المرأة الجديدة
New Woman Foundation

النساء والعمل
والحقوق الاقتصادية

مقاربة نسوية للسيادة الغذائية

المرأة الريفية والسيادة الغذائية: سبل المقاومة والصمود أمام الفقر

مقاربة نسوية للسيادة الغذائية

المرأة الريفية والسيادة الغذائية: سبل المقاومة والصمود أمام الفقر

مؤسسة المرأة الجديدة

أكتوبر 2025

المرأة الجديدة، مؤسسة نسوية دفاعية تدعم حقوق النساء في مصر، من خلال المساهمة في تطوير السياسات العامة، وتقديم خدمات المساندة. بدأت نشاطها عام 1984 بتشكيل مجموعة غير رسمية، ثم سجلت كمؤسسة منذ 2002. نؤمن بحق النساء غير المشروط في الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية، كما نؤمن أن حقوق النساء الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، حقوقهن الإنجابية والحق في المواطنة جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان.

إعداد

مي صالح

التنسيق الداخلي

دينا المغربي

جميع حقوق الطبع والنشر لهذه المطبوعة محفوظة

بموجب رخصة المشاع الإبداعي،

النسبة - بذات الرخصة، الإصدارة 4.0

https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/deed.en

مقدمة:

يُحتفى باليوم العالمي للمرأة الريفية في الخامس عشر من أكتوبر من كل عام، ليذكّر العالم بأهمية الدور الذي تؤديه النساء في المناطق الريفية في تحقيق السيادة الغذائية، ومكافحة الفقر، والتنمية المستدامة. فالنساء الريفيات يشكلن ما يقرب من ربع سكان العالم، ويسهمن بقدر كبير في الإنتاج الزراعي وإدارة الموارد الطبيعية، فالمرأة الريفية لا تزرع الأرض فحسب، بل تحفظ المعرفة الزراعية المحلية، وتحافظ على التنوع البيولوجي، وتؤمّن الغذاء للأسرة والمجتمع.

ورغم ذلك، ما تزال أوضاعهن تتسم بالهشاشة الاقتصادية والاجتماعية، وتُهمَّش أدوارهن في صنع القرار المتعلق بالسياسات الزراعية والبيئية. إضافة إلى ذلك، فإن محدودية حصول النساء على التمويل، التكنولوجيا، والتأمين الزراعي يضعف من قدرتهن على مواجهة التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية وفي السنوات الأخيرة، ولذلك برزت السيادة الغذائية كمفهوم بديل عن الأمن الغذائي كي تسعى إلى إعادة تعريف العلاقة بين الإنسان والغذاء، وبين الدولة والمجتمع، وبين النساء والأرض بما يعزز العدالة والاستقلال الغذائي، ويضع المرأة الريفية في قلب عملية التغيير.

ليس من قبيل المصادفة أن يتزامن اليوم العالمي للمرأة الريفية في 15 أكتوبر مع اليوم العالمي للسيادة الغذائية في 16 أكتوبر، فثمة ارتباط وثيق بين المرأة الريفية، بوصفها المصدر الأول لتدبير الغذاء وإنتاجه وإعادة إنتاجه، وبين مبادئ السيادة الغذائية التي تركز على القضاء على الجوع، انطلاقًا من اعتبار الغذاء حقًا أصيلًا لكل إنسان، لا سلعة تُتداول ولا سلاحًا يُستخدم لكسر الصمود، وهو ما ينبغي فهمه وتحليله من وضع هدفي القضاء على الفقر والقضاء على الجوع في مقدمة أهداف التنمية المستدامة 2030 وبشكل متوالي باعتبارهما أولوية إنسانية عالمية لا تقبل المساومة أو التأجيل.

وحيث تواجه النساء الريفيات في المنطقة العربية والعالم تحديات متشابكة تتعلق بالفقر، البطالة، محدودية الوصول إلى الموارد، إضافة إلى هشاشة نظم الحماية الاجتماعية. وفي ظل تزايد أزمات الغذاء والتغير المناخي، يبرز مفهوم السيادة الغذائية كمدخل بديل وأداة استراتيجية لتعزيز العدالة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

المبادئ السبعة للسيادة الغذائية:

1. الغذاء حق أساسي للإنسان:

ينبغي أن يُنظر إلى الغذاء كحق أساسي، ويُدرج ضمن الدساتير لحمايته.

2. الإصلاح الزراعي:

يجب إجراء إصلاح زراعي لتمكين صغار المزارعين، وخاصة النساء، من الحصول على الأراضي لزراعتها.

3. حماية الموارد الطبيعية:

يجب حماية الموارد الطبيعية واستخدامها بشكل مستدام، مع الحفاظ على التنوع البيولوجي.

4. إعادة تنظيم التجارة:

ينبغي أن تُعطى الأولوية لإنتاج الغذاء للاستهلاك المحلي والاكتفاء الذاتي، وألا تُزاحم الواردات المنتجات المحلية أو تؤثر على أسعارها.

5. مكافحة عولمة الجوع:

يجب القضاء على الجوع الناتج عن سياسات الشركات متعددة الجنسيات والاقتصاد العالمي.

6. السلم الاجتماعي:

يجب تحقيق السلام الاجتماعي بتحرير الأفراد من العنف والتمييز والتهميش.

7. التمكين الديمقراطي:

يجب أن تتحقق الديمقراطية الجذرية التي تسمح لصغار المزارعين بالمشاركة في صياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

النساء الريفيات والفقر البنيوي

تشير بيانات منظمة الأغذية والزراعة (FAO, 2020) إلى أن النساء يشكلن نحو 43% من قوة العمل الزراعية في البلدان النامية، وتمثل النساء في الريف محورًا أساسيًا في نظم الإنتاج الغذائي، حيث يقمن بزراعة المحاصيل الغذائية، وتربية الماشية، وجمع المياه والحطب، والحفاظ على البذور المحلية. كما يساهمن في نقل المعارف الزراعية التقليدية التي تشكل أساسًا لاستدامة النظم البيئية.

إلا أن هذه الأدوار لا تنعكس غالبًا في المؤشرات الاقتصادية أو السياسات العامة، إذ تفتقر كثير من النساء إلى حقوق الملكية في الأرض، حيث أن أقل من 10% منهن يمتلكن الأرض التي يعملن عليها. هذا التفاوت الهيكلي يكرّس دائرة الفقر، ويجعل النساء الريفيات أكثر عرضة لانعدام الأمن الغذائي. كما يفتقرن إلى الائتمان الزراعي، والخدمات الإرشادية، والتأمين الزراعي. وبالتالي، تبقى إسهاماتهن غير معترف بها رسميًا رغم كونها حاسمة لبقاء المجتمعات الريفية.

في هذا السياق، تبرز النساء الريفيات بوصفهن فاعلات رئيسيات في إنتاج الغذاء وحفظ الموارد الطبيعية، لكنهن في الوقت ذاته من أكثر الفئات عرضة للتمييز والتهميش فى ظل المجتمع الرأسمالي الأبوى الذى يجعل البعد الاقتصادى للعمل المنزلي والرعائي- بما فيه المتعلق بإنتاج الغذاء ورعاية الأرض- ضعيفا وغير مرئيا ويسهم بشدة فى زيادة تأنيث الفقر، لذا فإن تناول العلاقة بين السيادة الغذائية وحماية النساء الريفيات من الفقر يمثل مدخلًا لفهم أبعاد العدالة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية .

السيَّادة الغذائيَّة والتصدي لتسليَّع الغذاء

تخضع بلدان الجنوب للديون والنهب والاستغلال، والصفقات التجارية الجائرة والقروض المشروطة والسياسات الليبرالية الجديدة التي تقوّض السيادة وتلقي بالبلدان في براثن الديون غير المشروعة، كما ترسخ القوانين والأنظمة الجديدة فكرة الاعتماد على التصدير ونزع الملكية الريفية والتوسع الحضري بدون رقابة، وقد شكلت الأزمات الاقتصادية التي تخلقها السياسات النيوليبرالية، وما خلفته جائحة كورونا والحروب الاستعمارية على شعوب المنطقة، آثارًا خطيرة على الاقتصاد والأمن الغذائي، وهو ما استدعى وضع آلياتٍ منهجيةٍ واستراتيجية لتحليل هذه الأزمات من زوايا اقتصادية وسياسية تعترف بموازين القوى التي تخلقها الرأسمالية والاستعمار، وتنظر إلى نُدرة الغذاء وعدم القدرة على الوصول إلى الموارد على أنها نتيجة لطبيعة هذه الأنظمة التي تُسلّع الغذاء، وتقف أمام حق المجتمعات في العيش الكريم، يظهر هذا النهج بشكلٍ واضحٍ في سياق منطقتنا التي تعد أكثر منطقةٍ تعتمد على استيراد الغذاء رغم أنها منطقةٌ زراعيةٌ خصبةٌ يمكن أن تشكل سلةً غذائيةً وفيرةً لكلّ شعوبها .

وقد شهد مفهوم السيادة الغذائية (Food Sovereignty) تطورًا ملحوظًا منذ طرحه لأول مرة من قبل حركة *La Via Campesina* في تسعينيات القرن الماضي باعتباره بديلًا عن النموذج النيوليبرالي المسيطر على نظم الغذاء العالمي، التي ركّزت على التصدير والربح على حساب حقوق المزارعين والمزارعات. وهو يتجاوز مجرد الأمن الغذائي، ليؤكد على حق الشعوب والمجتمعات المحلية في تحديد سياساتها الغذائية والزراعية بما يتماشى مع احتياجاتها ومواردها وثقافاتها، وينطلق مبدأ السيادة الغذائية من أن "الغذاء حق وليس سلعةً تخضع لقانون الأرباح"، كما يؤكد حقوق الفلاحين/الفلاحات ومنتجي الغذاء في العيش والعمل بكرامة.

من ناحيةٍ أخرى، تنتج النساء أكثر من نصف إجمالي الغذاء الذي يُزرع عالميًا، ولكنهنّ لا يزلنَ يُشكّلن غالبية من يعانون من انعكاسات تسليع الغذاء والسياسات الغذائية الرأسمالية ، وفي السياقات التي تؤدي فيها النساء غالبية العمل الزراعي، حلّت محلهنّ في كثيرٍ من الحالات تكنولوجيات الزراعة

الصناعية التي تخضع لتكثيف الإنتاج الرأسمالي، ومن الناحية الهيكلية، قلّت فرص حصولهنّ على الأراضي، في حين يتقاضين أجرًا أقلّ من الرجال عندما يعملن في القطاع الزراعي، ناهيك أن العمل الزراعي، مثل العمل الرعائي، يتم استثناؤه من القوانين والتشريعات التي تحفظ حقوق وكرامة من يعملون بهذا القطاع، لتصبح النساء فيها أكثر عرضةً للاستغلال والتهميش من قبل الدولة والسوق والمجتمع.

ولذا تركز فكرة السيادة الغذائية بشكلٍ كبيرٍ على وضع من ينتجون ويوزعون ويقدمون ويستهلكون الغذاء في قلب النظم والسياسات الغذائية، وهذا يعني أن المجتمعات المحلية والمجموعات التي تصنع الغذاء، بما في ذلك الفلاحون/الفلاحات والنساء، هي التي لها الحق في تحديد سياستها الغذائية والزراعية، وليس الشركات الدولية أو الحكومات.

تنظر الحركات النسوية والشعبية إلى الغذاء كقضية سياسية، ولذلك، يساهم مفهوم السيادة الغذائية في تسليط الضوء على تأثير السياسات الرأسمالية في تسليع الغذاء، والتأثيرات التي خلّفتها التكنولوجيات الصناعية وتغيير البذور على الطرائق الأصلية في الزراعة ، كما يوضح كيف انعكس ذلك على قدرة الأنظمة الاستعمارية والاستبدادية في التحكم في سلاسل الغذاء وتصنيعه واستيراده، والسيطرة الكاملة على جميع منافذه، وبالتالي تحقيق هدف استخدام التجويع كسلاح حرب. وهو ما يقوم به الاحتلال عبر قطع جميع منافذ الغذاء تجاه غزة وحرق المحاصيل وإغلاق المعابر.

السيادة الغذائية والعدالة الجندرية:

تطرح السيادة الغذائية في المنطقة العربية إشكاليات مركبة، نظرًا لتداخل العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والجندرية. من منظور نسوي، يصبح النقاش حول السيادة الغذائية ليس فقط حول الحق في الحصول على غذاء كافٍ وآمن ومغذٍ، بل أيضًا حول العدالة الاجتماعية والمساواة الجندرية، ودور النساء في إنتاج الغذاء وتوزيعه وصياغة السياسات المرتبطة به.

إن تعزيز السيادة الغذائية من منظور جندري ليس مجرد مطلب عادل، بل ضرورة استراتيجية لمواجهة التحديات العالمية، من تغيّر المناخ إلى النزاعات الغذائية.

فتمكين النساء في المجال الزراعي والغذائي يعني تمكين المجتمعات بأسرها، وتحقيق تنمية مستدامة مبنية على العدالة والمساواة.

ويركز الاقتصاد النسوي بشكلٍ محوريٍ على خلق اقتصاديات بديلة للرأسمالية، بما يعزز العدالة الاجتماعية والاقتصادية، ويأخذ بعين الاعتبار الدور الرئيسي الذي تلعبه النساء في إعادة تشكيل الاقتصاد.

لذلك، من المُلحّ دمج منظور الاقتصاد النسوي لدعم نضال الفلّاحات في مواجهة النموذج النيوليبرالي للزراعة المبني على الربح والإنتاجية وخصخصة الموارد الزراعية واستغلال الفلاحين/ات كأيدي عاملة لا كمُنتجة للغذاء، وكذلك الدفاع عن السيادة الغذائية والأراضي والسلع المشتركة، كجزء من النضال ضد أشكال العنف المختلفة التي تعاني منها النساء والأقلّيات الجندريّة والعرقيّة في المجتمع الرأسمالي والعنصري والأبوي، الذي يجعل البُعد الاقتصادي للعمل المنزلي والرعاية -بما في ذلك العمل المتعلق بإنتاج الغذاء ورعاية الأرض- غير مرئي.

في هذا الصدد، تقوم النساء بالمقاومة المستمرة ضد الطبقية والسياسات الاقتصادية التي تعمق الإفقار وتسلب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. ومن بين الأشكال التي تعتبر جوهريةً في هذا الإطار، هي قيام النساء بإعادة توزيع السلطة والموارد من خلال التعاونيات والجمعيات، التي تتيح لهنّ إدارة مشاريعهنّ الاقتصادية بشكل جماعي، مما يعزز قدرتهنّ على التحكم في الموارد واتخاذ القرارات، يشكل هذا تحديًا للنظام الرأسمالي الذي يميل إلى تركيز السلطة في يد القلة.

وقد نظمت الحركات النسوية الشعبية أشكالًا من المقاومة والبدائل الاقتصادية، التي تسلط الضوء على تواجد النساء في الصفوف الأمامية لمواجهة أو تفادي الأزمات الغذائية، حيث يعملن على تأمين الرعاية والصحة والتعليم الأساسي والغذاء والزراعة الأسرية، تحافظ هؤلاء النساء على إنتاج اقتصاديّات بديلة، ويُساهمن في تعزيز السيادة الغذائية والعدالة البيئية.

إن ربط السيادة الغذائية بقضايا النوع الاجتماعي يفتح آفاقًا جديدة لتحرير النساء، ليس فقط من الجوع والفقر، بل من التبعية والهيمنة الذكورية كذلك. من خلال تعزيز السيادة الغذائية، يمكن بناء استراتيجيات لحماية النساء الريفيات من الفقر، منها:

- توزيع عادل للموارد، وخاصة الأرض والمياه والبذور.
- الاعتراف بدور النساء كمنتِجات ومزارعات، وليس فقط كمُستهلكات أو مساعِدات.
- تشجيع التنظيم النسائي الريفي وتعزيز صوت النساء في الحركات الاجتماعية والقرارات السياسية
- تمكين النساء من الوصول والتحكم في الموارد مثل الأرض، التمويل، التدريب.
- إشراك النساء في صياغة السياسات الزراعية على المستويات المحلية والوطنية.
- الاعتراف والعمل على تقليل أعباء الرعاية غير المدفوعة.
- تحدي النظم الأبوية التي تهمش النساء في النظم الغذائية.
- تمكين النساء من الوصول إلى الأرض والموارد الطبيعية عبر إصلاحات قانونية وضمان حق التملك.
- دعم التعاونيات النسائية الزراعية التي تمنح النساء قوة تفاوضية أكبر في الأسواق.
- الحفاظ على المعرفة الزراعية المحلية التقليدية التي غالبًا ما تحتفظ بها النساء وتضمن التنوع الحيوي والغذائي.
- الاعتراف بالمعرفة الزراعية النسائية بوصفها رصيدًا لمواجهة التغير المناخي وضمان التنوع الغذائي.
- تعزيز الحماية الاجتماعية (مثل التأمين الزراعي أو برامج دعم الدخل) بما يحمي النساء من مخاطر تقلبات السوق والكوارث المناخية.
- إصلاحات قانونية لضمان حق النساء في ملكية الأرض والإرث الزراعي.

الخاتمة

إن النهوض بأوضاع المرأة الريفية هو مدخل أساسي لتحقيق السيادة الغذائية والعدالة الاجتماعية. فتمكين النساء من السيطرة على مواردهن ورفع قدراتهن التنظيمية والمهنية لا يخدم فقط مصالحهن الفردية، بل يضمن مستقبلًا أكثر استدامة وأمانًا غذائيًا للمجتمعات ككل.

والسيادة الغذائية ليست مجرد انظمة زراعية، بل مشروع اجتماعي واقتصادي وسياسي يهدف إلى تحقيق العدالة والكرامة. وحين تكون النساء الريفيات في مركز هذا المشروع يصبح من الممكن ليس فقط حماية أسرهن من الفقر، بل أيضًا بناء نظم غذائية أكثر عدلًا واستدامة تعود بالنفع على

المجتمع ككل، ويعيد للمرأة الريفية مكانتها كمحرك للتنمية المستدامة وكحامية للأرض والبيئة.

إن تمكين النساء الريفيات، عبر الوصول إلى الموارد، والتدريب، والأسواق، والمشاركة في صنع القرار، هو الطريق نحو تحقيق السيادة الغذائية الحقيقية، وضمان الاكتفاء الذاتي الغذائي والعدالة الاجتماعية للأجيال القادمة.

ولذلك نحن بحاجة اليوم إلى سياسات عامة وأدوات جماعية تدعم الحق في التنظيم، وتشجع إنشاء وتطوير التعاونيات النسائية، وتدمج العاملات الزراعيات في الحوار الاجتماعي والقرارات الوطنية المتعلقة بالأرض والغذاء.

النقابات قادرة على رفع الصوت والمطالبة بالتشريعات والسياسات العادلة، وضمان شروط عمل لائقة، وتطوير قدرتهن التفاوضية مع أصحاب الأعمال وملاك الأراضي والمقاولين والوسطاء بينما تمنح التعاونيات النساء فرصة الوصول إلى الموارد، والتقنيات، والمدخلات والأسواق، مثل تعاونية نسائم الخير: مشروع "الزراعة النسوية المستدامة" في تونس -تعاونيّات الكسكس في موريتانيّا- تعاونية نجمة الزيتون بمصر.

وفي اليوم العالمي للمرأة الريفية، علينا أن ننتقل من الاحتفال الرمزي إلى الفعل السياسي والاقتصادي، عبر إدماج منظور النوع الاجتماعي في السياسات الزراعية، ودعم المبادرات النسائية الريفية، وإعادة الاعتبار لدور المرأة كمنتجة للغذاء وحامية للأرض والحياة.

قائمة المراجع

- FAO. (2020). *The State of Food and Agriculture 2020: Overcoming water challenges in agriculture*. Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nations.
- La Via Campesina. (2007). *Declaration of Nyéléni: Forum for Food Sovereignty*. Sélingué, Mali.
- Patel, R. (2012). *Stuffed and Starved: From Farm to Fork, the Hidden Battle for the World Food System*. London: Portobello Books.
- Shiva, V. (2008). *Soil Not Oil: Environmental Justice in an Age of Climate Crisis*. Cambridge, MA: South End Press.
- Bina Agarwal. (2010). *Gender and Green Governance: The Political Economy of Women's Presence within and beyond Community Forestry*. Oxford: Oxford University Press.
- Clapp, J. (2016). *Food*. 2nd edition. Cambridge: Polity Press.
- Pimbert, M. (2017). *Food Sovereignty, Agroecology and Biocultural Diversity: Constructing and Contesting Knowledge*. London: Routledge.
- ماكس هايفين وسيلفيا فيديريتشي: حول الرأسمالية، الكولونيالية، النساء، وسياسات الغذاء، ترجمة مايا سليمان، موقع نون العربية 2017
- بيان تعاونية الضمة عن الاقتصادات البديلة، لأجل اقتصاد عادل، سوف نسترجع مستقبلنا. مجلة كحل 2019
- الاقتصاد النسوي: تقاطعات، 2025